تسهيل إجراءات للسفن القادمة للقطر والتي تحمل المساعدات لمنكوبي الزلزال

مدير عام الموانئ العميد قبرصلي: ٥,٣٤ مليارات ليرة إيرادات المديرية في عام ٢٠٢٢

محمود شاهين

كشف مدير عام المديرية العامة للموانئ العميد سامر قبرصلي أن إيرادات المديرية بلغت لنهاية عام ٢٠٢٢ نحو ٥,٣٤٠ مليارات ليرة، في حين بلغت الإيرادات في عام ٢٠٢١ نحو ٣,٥٨٤ مليارات ليرة سورية بزيادة بلغت نحو ٣٣ بالمئة.

وأوضح المدير العام أن المديرية العامة للموانئ ذات نشاط خدمي إداري وليس لها طابع إنتاجي وتسعى بكوادرها وإمكاناتها لتنفيذ المهام المنوطة بها سواء ما يتعلق منها بتنفيذ القوانين والمراسيم والأنظمة والقرارات المتعلقة بالملاحة البحرية والبحرية التجارية والموانئ والمنائر ودراسة تصميم وتنفيذ مشاريع الموانئ الجديدة وصيانة وإصلاح وتوسيع تلك الموانئ ومراقبة الأملاك العامة البحرية وتسجيل السفن وتقدير حمولاتها وتأمين سلامة الأرواح والأموال في البحار وتنفيذ القوانين المتعلقة بالصيد البحري والإشراف على سلامة وأمن الموانئ والمنائر والمياه الإقليمية.

وأشار قبرصلي إلى أن المديرية العامة للموانئ تعمل بكوادرها المدنية والعسكرية وعلى مدار الساعة وبالتنسيق مع الجهات المعنية لتقديم الخدمات المطلوبة للمواطنين وبسط سلطة الدولة على الشواطئ والموانئ والمياه الإقليمية السورية من خلال دورياتها البرية والبحرية ومراكزها المنتشرة على امتداد الساحل السوري وهذا الأمر يغطي بالمتابعة المستمرة من كل مفاصل المديرية وعلى مدار الساعة.

وبين مدير عام الموانئ أنه تم خلال عام ٢٠٢٢ تعزيل ميناء الطاحونة (ميناء الصيد والنزهة في طرطوس) وذلك نظراً لوقوع الميناء في منطقة جغرافية عبارة عن مصائد للرمال البحرية والأتربة ما يؤثر في الأعماق في حوض الميناء يقتضي ذلك تعزيل حوض الميناء حيث تعود أعماق الحوض إلى وضعها التصميمي ما يؤمن حرية الملاحة للمراكب والعائمات البحرية التي تؤم الميناء ولضمان المحافظة على صلة الوصل بين مدينة طرطوس وجزيرة أرواد.

ونوه قبرصلي بافتتاح المركز الامتحاني ضمن جهود حثيثة من وزارة النقل والمديرية العامة للموانئ لتحقيق أعلى مستوى من العدالة والمساواة بين جميع الطلاب من مختلف المعاهد البحرية العامة والخاصة والتأكيد الدائم على النزاهة والشفافية فيما يتعلق بسير العملية الامتحانية والذي بدوره سينعكس بشكل إيجابي على مستوى وسمعة شهادة الكفاءة السورية ويرفع من الكفاءة العلمية والمهنية لجميع البحارة السوريين المتدربين لدى هذه المعاهد البحرية

وأشار في حديث إلى صدور قرار بترخيص هيئة تصنيف سورية حيث تتيح هيئة التصنيف المجال لتصنيف السفن من خلال هيئة سورية وطنية بقواعد ولوائح فنية وطنية خاصة بهذه الهيئة، وبما يتماشى مع المعايير الفنية المعمول بها دولياً، وكذلك الاتفاقيات البحرية الدولية الصادرة عن المنظمة البحرية الدولية، والمدونات الدولية وفق أحدث الإصدارات لهذه الاتفاقيات والمعايير.

وأوضح قبرصلي أن وجود هيئة تصنيف بحرية وطنية سورية تتيح الفرصة لاستقطاب السفن التي ترفع العلم السوري بدلا من لجوء هذه السفن لهيئات تصنيف أجنبية، كما قد تسهم في المستقبل باستقطاب سفن أجنبية للتسجيل تحت العلم السوري ما يسهم برفد الاقتصاد الوطني ويعزز من موقع ودور سورية في قطاع النقل البحري العالمي على أمل أن تكون خطوة للحصول على اعتمادات واعترافات بهذه الهيئة من مختلف دول أعلام السفن في المستقبل.

وأكد أن المديرية العامة للموانئ تعمل بشكل دائم ضمن الإمكانيات والقدرات المتاحة لتحقيق تطوير قطاع النقل البحري في الجمهورية العربية السورية حيث تعمل بشكل مستمر على تعديل القوانين والأنظمة ما يسهل العمل في مجال قطاع النقل البحري وكما تعمل على إعداد القرارات الوطنية التي تتوافق مع الاتفاقيات الدولية المنضم إليها القطر وتسهم في تأهيل الكوادر البشرية والخبرات المحلية لرفع مستوى العاملين في قطاع النقل البحري وذلك من خلال الرقابة الدائمة على التدريب العملي والأكاديمي المقدم للمتدربين البحريين.

وبين قبرصلي أن استثمار الأملاك العامة البحرية لعام ٢٠٢٢ شهدت التفاتة مهمة على الصعيد الاجتماعي ووسائل الإعلام من خلال عدة استثمارات دخلت حيز الإنتاج هي ورشة صيانة وصناعة الزوارق في ميناء بانياس، المباشرة بتنفيذ أعمال أول مزرعة عائمة بحرية، عقود المزاد العلني الذي تم في المديرية العامة للموانئ لنادي البخوت في اللاذقية والمزرعة السمكية في منطقة طوق جبلة، وتم منح ٩ تراخيص لاستثمارات جديدة في هذا العام.

وأكد المدير العام أن المديرية مستمرة بتنفيذ الخدمات للمواطنين والبحارة بالسرعة الكلية دون تأخير وبكل شفافية وأن أغلب المعاملات والخدمات تنجز بشكل فوري.

وأشار إلى أنه في مناطق تنفيذ مهام المديرية في اللاذقية المنكوبة بالزلزال وطرطوس تأثرت معظم مبانيها بهذا الزلزال حيث أخليت فيها عدد من المخافر والمغارز نتيجة ما تعرضت له، ورغم هذا كله بقيت جميع عناصر المديرية وعائماتها البحرية في حالة تأهب كامل في حال طلب منها أي مساعدة تخص مجال عملها.

ونوه قبرصلي بتسهيل المديرية إجراءاتها للسفن القادمة للقطر والتي تحمل المساعدات لمنكوبي الزلزال من الدول الصديقة والشقيقة واستكمال جميع الأوراق والثبوتيات خلال اليوم ذاته لتقديم الأوراق.

فلاحو الحسكة غير راضين عن قرار تسعير القمح والشعير؟

الكركو لـ«الوطن»: السعر غير مجز وغير واقعي ومخيّب للفلاحين

الحسكة - دحام السلطان

لم يخف فلاحو الحسكة عدم رضاهم تجاه قرار تحديد سعر شراء محصولي القمح والشعير الذي وضعته الحكومة للموسم الزراعي الشتوي الجاري، بواقع ٢٣٠٠ ليرة للكيلو من القمح، و٢٠٠٠ ليرة للكيلو من الشعير، الأمر الذي اعتبروه خارجاً عن المألوف، ولم ينظر بشكل جيد إلى الواقع المتردي والمتهالك الذي يعيشه الفلاح اليوم بوجه خاص في محافظة الحسكة، والذي كان قد حصل على البذار لمحصولي القمح والشعير على حد سواء «غير معلومي المصدر» من السوق السوداء بسعر وصل إلى ٤٠٠٠ ليرة للكيلو لكلا المحصولين ومن دون الخوض بذكر تفاصيل أسعار مستلزمات البذار الأخرى للمحصولين أنفي الذكر؟

واعتبر الفلاحون في شكاواهم التي حمّلوها لـ«الوطن»، أن ما نص عليه القرار الحكومي بتحديده أسعار شراء محاصيلهم الشتوية الإستراتيجية قد أصابهم بالخذلان ولم يراع في معاييره وتعب وظروف قاهرة خارجة عن إرادته في ظل غياب التمويل الزراعي الحكومي من بذور وأسمدة ومبيدات حشرية، إضافة إلى عدم توفير حوامل الطاقة لمشروعاتهم الزراعية والارتفاع الباهظ لها في السوق السوداء وأجور ونفقات الفلاحة والبذار والحصاد بفعل ظروف الحصار والتضييق الذي تعيشه المحافظة وبوجود الاحتلال المزدوج «الأميركي والتركي» على أجزاء واسعة من أراضيها، الأمر الذي خيّب آمالهم وهم الذين كانوا يعوّلون على القرار الحكومي بأن يكون منصفاً بعض الشيء، وأن تنطبق حسابات حقله على حسابات البيدر لديهم؟

وبين فلاحو الحسكة في معرض شكاواهم، أن حقولهم شهدت تراجعاً مخيفاً في الفترة الراهنة، نتيجة لمواسم الجفاف التي أتت على محاصيلهم خلال الموسمين الماضيين، وما سبقها من حرائق مفتعلة وكوارث طبيعية، وعدم قبول تسويق وشراء محاصيلهم «إلا من الجمل نصف أذنه»، وبقائها محمّلة بآليات الشحن فترة الشهرين في العراء أمام بوابات مراكز التسويق بالقامشلي ولكن من دون جدوى ما انعكس سلباً على الفلاح وعلى المخزون الإستراتيجي كحد سواء.

والأهم من ذلك كله وجود طرف آخر منافس على الأرض لشراء المحصول بشكل قسري، ناهيك عن العاصفة المطرية الأخيرة وما رافقها من البَرَد «الحالول» الذي قضى قضاءً تاماً على مساحة أكثر من ١٢ ألف هكتار من القمح المروي في منطقة الاستقرار الزراعي الأولى في مناطق الدرباسية وأبو راسين وأجزاء من أرياف مدينة رأس العين المحتلة، حسب إحصاءات مديرية الزراعة، إضافة إلى انحدار مستوى مساحات محاصيل زراعية كبيرة أخرى في مناطق متفرقة من المحافظة، بفعل ظروف انحباس هطل الأمطار لفترات طويلة عن مواعيدها المعتادة، وموجات الصقيع التي أتت عليها خلال فصل الشتاء الفائت؟

بدوره رأى رئيس اتحاد فلاحي المحافظة عبد الحميد الكركو، أن السعر الذي حددته رئاسة الحكومة غير مجز وغير واقعي بالمطلق وقد خيّب طموح فلاحينا، الذين لم يأخذوا حقهم بما يوازي سعر التكلفة التي أنفقها الفلاح على زراعة أرضه، وبوجود الاحتلالين الأميركي والتركي حيث من المفترض هنا أن نحافظ على الفلاح ونسعى إلى تأمين رغيف الخبز وتوفير أفضل الفرص أمامه من خلال إيجاد الحافز والدافع التشجيعي أمام الفلاح، الذي يعاني معاناة كبيرة جداً، داعياً إلى ضرورة إعادة النظر في السعر واستقطاب الفلاح واستيعابه، بحيث يكون الحد الأدنى للسعر بواقع ٣٥٠٠ ليرة للقمح و٣٠٠٠ ليرة لمحصول الشعير كحد أدنى، مع الأخذ بعين الاعتبار وضع مكافأة تشجيعية بواقع ٥٠٠ ليرة للكيلو غرام الواحد بالنسبة لمحصول القمح الذي يعني «رغيف الخبز» وترك هامش ربح تشجيعي بسيط ومناسب للفلاح.

وأكد الكركو الأخذ بالحسبان عملية التسويق من خلال العمل مع المصارف الزراعية التعاونية، والعمل معها على غض النظر عن المديونية المترتبة بذمم الفلاحين، الذين لم تُسعفهم ظروف الموسمين الماضيين من تسديد الأقساط المترتبة عليهم، نتيجة لظروف الجفاف الذي أتى على المحاصيل الزراعية وعلى كامل الرقعة الجغرافية بالمحافظة، وما قبلها من ظروف الحرائق في موسمي عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠، ما أجبرهم على عدم سداد الديون المترتبة عليهم، وفوق ذلك كله تحويل الفلاحين إلى القضاء، علماً أن هناك جمعيات برينة الذمة وغير مدينة، ولم تتم تسوية وضعها لدى محاكم القضاء المختص من المصارف الزراعية التعاونية بالمحافظة، التي بدورها أعلمت القضاء ببراءة ذمتها ولكن حتى تاريخه بقي الموضوع من دون جدوى ولا حلول تنتظره في الأفق؟

ولفت إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار والتهيئة لاستقبال الموسم الزراعي بالشكل المطلوب، من حيث عملية التسويق وتوفير أكياس الخيش وإعادة النظر بالجمعيات الفلاحية التي لا تزال ملفاتها معلّقة في أروقة المحاكم، علماً أنها هي برينة الذمة تجاه المصارف الزراعية، والعمل على معالجة وضع الديون لديها قبل بدء عملية التسويق لضمان تسويق كل حبة قمح إلى مراكز شراء الدولة السورية بالمحافظة.